رئيس الوزراء في افتتاح أعمال اللقاء التشاوري السنوي لقيادات العمل السياحي :

قطاع السياحة واعد ونعول عليه المساهمة في التخفيف من الفقر

حماية الموارد السياحية والحفاظ عليها سيمكننا من جذب الاستثمارات السياحية

صنعاء / بشير الحزمي

دشن دولة الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء أمس الأربعاء بصنعاء الملتقى التشاوري السنوي لقيادات العمل السياحي 2007م الذي تنظمه وزارة السياحة في الفترة (5-6 ديسمبر 2007م) تحت شعار«تعزيز دور السلطة المحلية وتطوير السياحة».

وفي افتتاح الملتقى أكد رئيس الوزراء أن حماية الموارد السياحية والحفاظ على استدامتها وفي مقدمتها المواقع السياحية التاريخية والأثرية، ورفع مستوى الخدمات العامة فيها «سيمكننا من جذب الاستثمارات السياحية وسيساعد على تدفق السياح ، وجعل اليمن واحدة من الوجهات السياحية التي يقصدها السياح باستمرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي».

وأشار إلى أن أهم اتجاهات الحكومة حاليا هو العمل على رفع مستوى دعم القطاع السياحي تدريجيا بدء بوضع السياحة واحدا من القطاعات الاقتصادية الواعدة في إطار الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر(2006 – 2010 م) ، وكذا تعزيز البنية المؤسسية وتوحيد القرار السياحي والذي سيتبعه استكمال لعملية الهيكلة الإدارية والفنية لما فيه تمكين هذا القطاع من الاضطلاع بمسؤولياته ومهامه الكبيرة على النحو المطلوب.

وأكد رئيس الوزراء على أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمحليات في تطوير القطاع السياحي من خلال قيامها بدورها في مسانده الجهود والمساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار وترسيخ قيم وأخلاق المجتمع الإسلامي في التعامل مع السياح وتعزيز الاحتكام للقانون تحقيقا لمناخ سياحي استثماري واعد..متوقعا من القطاع السياحي الواعد الانتقال إلى مراحل جديدة من التطور والنمو من اجل خدمة المجتمع والمساهمة في التخفيف من الفقر.

وأشار رئيس الوزراء الدكتور مجور الى أهمية هذا الملتقى الذي يكتسب أهميته انطلاقا من مواضيعه الحيوية التي ترتبط بواحد من القطاعات الاقتصادية الواعدة التي تم التركيز عليها بشكل كبير في البرنامج العام للحكومة المترجم لمضمون البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية ، ناهيك عن إتاحة الفرصة أمام جميع الجهات المعنية عن ادارة هذا القطاع للالتقاء وتدارس الأفكار وتبادل الآراء والتجارب والوقوف أمام القضايا الحيوية التي من شأنها الدفع قدما بالقطاع السياحي وتحقيق تطلعاتنا جميعا في تأكيد الحضور الفاعل لهذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتمنى للملتقى النجاح وأن يتناول القضايا المطروحة أمامه بواقعية ووضوح وشفافية ، وأن يصل إلى توصيات قابلة للتنفيذ خلال العام 2008م تساعد وزارة السياحة في العام الجديد لتصبح نموذجا للإدارات الحديثة في الأنظمة الآلية والمعلوماتية خاصة وأن عددا من المشاريع المقدمة منها تعد مؤشرا ايجابيا أوليا لخدمة النمو السياحي كمشروع الحساب الفرعي ووحدة الطوارئ السياحية ومشروع الربط الآلي بالفروع والمشاريع السياحية الأخرى المرتبطة بالمنتج السياحي كالسياحة الريفية وسياحة المغامرات وسياحة المؤتمرات والمعارض وسياحة المهرجانات والسياحة العلاجية الطبيعية والسياحة البحرية ومشاريع التوسع في إقامة المنشآت الفندقية الاستثمارية الهادفة إلى زيادة القدرة الاستيعابية في مستوى فنادق الخمسة والأربعة نجوم في عدد من المحافظات والتركيز على تطوير آليات الترويج السياحي ضمن برنامج الوزارة ومجلس الترويج السياحي لما من شأنه تقديم اليمن بصورة سياحية جذابة.

وجدد رئيس الحكومة الدعوة للاستثمار السياحي الوطني والخارجي للمساهمة في إنشاء المزيد من المشاريع السياحية ورفع جودة الخدمات واستغلال فرص التدريب المتاحة في المعاهد السياحية والفندقية وكليات المجتمع في بلادنا لتدريب وتأهيل الكوادر اليمنية العاملة في المنشآت السياحية مؤكدا حرص الحكومة على إزالة كل المعوقات وتسهيل الإجراءات نحو تحقيق الشراكة الفعالة مع القطاع الخاص الذي يمثل الركيزة الأول لتنمية القطاع السياحي.

وكان الأستاذ نبيل الفقيه وزير السياحة قد ألقى كلمة أوضح فيها أن انعقاد هذا الملتقى يأتي لترسيخ وتعزيز دور السلطة المحلية في تطوير السياحة وبما ينسجم وتوجيهات فخامة الأخ / رئيس الجمهورية مشيرا إلى أن الاهتمام بالقطاع السياحي يتنامى لدى الحكومة وتتسارع وتيرة العمل لتنميته وبرؤية منفتحة تساعد على تقديم اليمن للعالم كوجهة سياحية منفردة على مستوى المنطقة والعالم.

وزير السياحة يؤكد دور القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني اليمني

ونوه الفقيه إلى أن الوزارة تنشد في هذا الملتقى تحقيق وتعزيز دور السلطة المحلية في تطوير السياحة وتهيئة المناخ المناسب لشراكة فاعلة متنامية فيما بين القطاع العام والخاص بروح المسؤولية التي يجب أن تسود فيما بين الجميع بحيث تحقق السياحة للمجتمع المحيط بها فائدة مباشرة عن مصالح القطاع السياحي.

وأكد أن آفاق العمل السياحي في اليمن يقوم على أساس تنمية أنماط سياحية جديدة تحقق التوجه نحو تنويع المنتج السياحي المعروض أمام الطلب السياحي المتوقع على أساس متين قوامه فناء المكنون السياحي وطبيعة المقومات المتنوعة والمتوفرة والجاذبة المحددة لكل أنواع السياحة ، وفي مقدمتها تنمية وتشجيع سياحة المهرجانات والمسابقات والمعارض والأنشطة المحفزة للسياحة كأحد منطلقات التنمية السياحة العلاجية الطبيعية ، العناية بالسياحة العائلية ، الاهتمام بإدارة الأزمات السياحية ، تعزيز الأمن السياحي ، العمل على رفع مستوى جودة الخدمات السياحية تدريجيا ، التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة ، تحفيز الشركات السياحية الوطنية على تسويق برامج سياحية تستهدف الأسواق الإقليمية ، وتنظيم البرامج السياحية الداخلية، تشجيع الصناعات الحرفية والمشغولات اليدوية ودعمها.

وأشار إلى أن تنظيم العائد الاقتصادي والمساهمة في حل مشكلة البطالة وخلق مناطق جذب سياحية وخالق كتل سكانية جديدة ومجتمعات عمرانية في المناطق النائية والحفاظ على البيئة ، وجذب رؤوس الأموال للاستثمار في السياحة وإعطاء الريادة في التنمية السياحية للقطاع الخاص اقتصاء دور الدولة على الإشراف والرقابة وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار هو ما تهدف إليه الوزارة.

وفي ختام كلمته قال وزير السياحة إن الشعار الذي نروج لليمن من خلاله "اليمن السعيد..قصة السياحة"سوف يترسخ في أذهان وعقول الجميع وسوف نسعى إلى كتابة هذه القصة بواقعية تجعل اليمن بلدا سياحيا مميز.

وعقدت بعد ذلك جلستي العمل الأولى والثانية للملتقى برئاسة وزير السياحة تم فيها استعراض ومناقشة نتائج المسح السياحي الأول للمنشآت والقوى العاملة في السياحة اتجاهات تنفيذ مسح الإنفاق السياحي، توصيات الندوات السياحية السابقة التي أقامتها الوزارة.

وكان المشاركون بالملتقى واصلوا يوم أمس الأربعاء مناقشة عدد من أوراق العمل المقدمة من عدد من مدراء عموم مكاتب السياحة في بعض المحافظات التي تناولت في مجملها تعزيز دور السلطة المحلية في تطوير السياحة.

هذا وحضر حفل افتتاح الملتقى الأستاذ حسن اللوزي وزير الإعلام وعدد من المسؤولين في جهات ذات العلاقة.

خلال اجتماع المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والنفطية والاستثمار:

إقرار إعداد استراتيجية الصناعة النفطية التحويلية خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر

التوجيه بتطوير آليات تقييم الأثر البيئي للمشاريع والصناعات النفطية

صنعاء / سبأ:

ناقش المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والنفطية والاستثمار في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى مجموعة من المواضيع الاقتصادية المرتبطة بتطوير الأداء الاقتصادي والجوانب الفنية والإجرائية والبيئية المتعلقة بالقطاع النفطي والصناعات التحويلية المرتبطة بهذا القطاع إلى جانب متطلبات تطوير القطاع الصناعي وتفعيل دوره في عملية النمو الاقتصادي.

وقد ناقش المجلس مذكرة الأخ وزير النفط والمعادن حول أهمية إعداد استراتيجية الصناعة النفطية التحويلية في تنظيم عملية الاستثمار في هذا النوع من الصناعة بما في ذلك صناعة البتروكيماويات وإنشاء المصافي من النواحي القانونية والفنية والبيئية ، حيث اقر المجلس ضرورة إعداد الإستراتيجية وسرعة انجازها خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

ووجه المجلس اللجنة المكلفة بإعداد الإستراتيجية ، بالعمل على دراسة مجموعة الطلبات المقدمة من قبل الشركات الاستثمارية لإنشاء مصافي في عدد من محافظات الجمهورية والاستعانة بشركة عالمية متخصصة في عملية إعداد الإستراتيجية ودارسة تلك الطلبات.

واطلع المجلس على تقرير وزارة النفط والمعادن بشأن الوضع البيئي المصاحب للعمليات النفطية والصناعات المرتبطة بها ، ووجه الوزارة بتطوير آليات تقييم الأثر البيئي للمشاريع المختلفة التابعة لهذا القطاع وإجراء الدراسات المتعددة والشاملة المطلوبة لتطوير هذه العملية وإعداد اللوائح المنظمة لها بشكل دقيق.

وناقش الاجتماع تقرير الأخ وزير الصناعة والتجارة بشأن أهمية تطوير القرار الاقتصادي للمجلس الأعلى وتفعيل دوره في مساندة المعالجات الجذرية لأولويات التنمية بشكل عام واحتياجات النهوض الاقتصادي وتحديد مسار المستقبل بشكل دقيق الى جانب تقرير عن رؤية الوزارة حول القطاع الصناعي ومتطلبات الدفع به وتنميته وصولا الى تحقيق دوره المنشود في خدمة الاقتصاد الوطني والتخفيف من الفقر، حيث أشاد المجلس بما تضمنه التقريران من توجهات رئيسية لتفعيل الدور الاقتصادي للمجلس وكذا تنمية القطاع الصناعي.

وأكد المجلس ضرورة وضع الآلية التنفيذية المناسبة لتحقيق تلك الغاية من الجوانب المختلفة وأقر تشكيل لجنة وزارية من الصناعة والمالية والشؤون القانونية لدراسة المواضيع التي تضمنها التقريران بما في ذلك الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المقررة على المواد الخام المستوردة للصناعة ومقارنتها بالمنتجات المستوردة جاهزة الصنع ورفع بالنتائج الى الأخ رئيس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية.

واطلع المجلس على المذكرات المقدمة من الأخ وزير النفط والمعادن بشأن التمديد الاضافي لمجموعة من الشركات العاملة في مجال الاستكشافات النفطية، حيث وافق على طلب شركة النفط والغاز والتعدين العاملة في القطاع رقم 41 منطقة غرب المكلا بمحافظة حضرموت بالتمديد الإضافي لمدة 12 شهر لمرحلة الاستكشاف الثانية وذلك بغرض معالجة خطوط المسح الزلزالي وحفر أربعة آبار جديدة، وعلى طلب شركة (أويل سيرش) العاملة في القطاع رقم 15 منطقة المكلا بالتمديد 24 شهراً لمرحلة الاستكشاف الثانية وذلك بغرض القيام بالدراسات الجيولوجية والفيزيائية وإعادة تقييم القطاع من الناحية الفنية، وعلى طلب شركة(جالو أويل) العاملة في القطاع رقم 13 منطقة رماح بمحافظة شبوة بالتمديد الاضافي لمدة 12 شهراً لمرحلة الاستكشاف الأولى وذلك لغرض حفر بئرين استكشافيين إضافيين واستكمال معالجة 520 كيلو متاًر2 D، وعلى طلب شركة اتحاد المقاولين العاملة في القطاع رقم 49 جنوب شرق المعبر بالتمديد الاضافي لفترة 9 اشهر وذلك لمرحلة الاستكشاف الثانية لأغراض حفر بئرين استكشافيين إضافيين، وعلى طلب شركة (جالو اويل) العاملة بالقطاع رقم (R2) منطقة شرق شبوة بالتمديد الاضافي لمدة عام لمرحلة الاستكشاف الثانية لغرض حفر بئرين استكشافيين إضافيين وبئر ثالثة إختبارية.

اطلع على الآثار المترتبة عن ارتفاع اسعار النفط وانعكاساته السلبية على الدعم الحكومي

وأطع المجلس على تقرير الأخ وزير النفط والمعادن حول الاعمال المنجزة في مشروع خزانات رأس عيسى ومشروع تحديث مصافي عدن ، وأكد ضرورة الاسراع في أعمال انجاز المشروعين واستكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذهما وفقاً للبرنامج الزمني المعد من قبل الوزارة ، كما اطلع على تقرير وزير المالية حول الآثار المترتبة عن ارتفاع اسعار النفط وانعكاساتها السلبية على حجم الدعم الحكومي للمشتقات النفطية وتأثيراتها المباشرة على الموازنة العامة والبرنامج الاستثماري للحكومة.